وسائل الإعلام والمجال العام عند يورغن هابرماس – دراسة اجتماعية نقدية

إعداد الطالب: سكفان حسين

إشراف: د. عزت شاهين

كلية الآداب قسم علم الاجتماع جامعة دمشق

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أفكار هابرماس حول المجال العام، وكذلك التعرف إلى مدى صلاحية أفكاره، في ظل التطورات الإعلامية الجديدة. واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي؛ للتعرف على الخلفيات والاحداث التاريخية التي انطلق منها هابرماس لتشكيل نظريته في الرأي العام. وكذلك اتبعت التحيل (القر اءة النقدية)؛ لقراءة أفكاره قراءة نقدية في ظل الثورة التقنية الحديثة. وتوصلت الدراسة إلى أن هابرماس يعتبر الوريث الفكري لمدرسة فرانكفورت النقدية، وله رؤية تشاؤمية حول دور وسائل الاعلام في تعزيز المجال العام، إلا أن التطور الذي رافق الجيل الثاني من الويب، والذي ظهرت فيه شبكات التواصل الاجتماعي، نفت أفكار هابرماس وزملائه حول الدور السلبي لوسائل الإعلام في المجال العام.

الكلمات المفتاحية: هابرماس، المجال العام، الديمقراطية، وسائل الإعلام

Summary

The study aims to identify Habermas' ideas about the public domain, as well as to determine the validity of his ideas, in light of the new media developments. The research will rely on the analytical descriptive method, following the historical method, to identify the background and historical events in which Habermas set out to form his theory of public opinion. The critical approach will also be followed to read Habermas' ideas for critical reading under the modern technological revolution. The study found that Habermas was the intellectual heir of Frankfurt's critical school and had a pessimistic view of the role of media in promoting the public domain. However, the development of the second generation of the Web, in which social networks emerged, denied Habermas's ideas about the negative role of media in the public sphere.

Keywords: Habermas, Public Sphere, Democracy

مقدمة:

المجال العام أو المجال الافتراضي، كان ولا يزال السؤال الفلسفي والبحثي الكبير، الذي وجه ولا زال يوجه الكثير من الدراسات والاتجاهات البحثية النظرية والإمبريقية، في مجالات الفلسفة وعلم الاجتماع والسياسة. ومن أبرز من طرح المفهوم، وتناوله بتعقيداته، والعوامل المؤثرة فيه، هو يورغن هابرماس. حيث أعطى هابرماس مساحة واسعة، واهتماما كبيرا بمفهوم المجال العام، وربطه بمفهوم الديمقراطية. حيث يعد المجال العام الركن الأساسي في عملية الدمقرطة برأيه. ويتناول هابرماس في غالبية كتبه وأحاديثه، العوامل التي لعبت دورا في تقويض المجال العام خاصة وسائل الإعلام، ويبرز العوامل التي يمكن خلالها تحسين المجال العام وبالتالي عملية الدمقرطة.

مشكلة البحث:

التطور الحاصل نتيجة الثورة الإعلامية، أدى لتخلص الناس من الرقابة الصارمة للحكومات على آلية نقل وتبادل المعلومات والأخبار، الأمر الذي أتاح للناس

العاديين (العامة) مناقشة القضايا التي تهم حاضرهم ومستقبلهم. حيث أصبحت منتديات أساسية؛ لإجراء الحوار والنقاش وتناول قضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية كانت محجوبة عنهم. هذه التغيرات الكبرى في المجال الإعلامي، وبالتالي المجال العام، أعاد للأذهان الأفكار التي طرحها هابرماس، حول تأثيرات الإعلام على المجال العام، وجعلها موضع قراءات جديدة، وانتقادات لاذعة. ومن هنا ينطلق البحث الحالي للإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما مدى قدرة المفهوم الهابرماسي للمجال العام على الصمود أمام التغيرات التي فرضها الاعلام الجديد؟ وتتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما ماهية المجال العام وطريق التحول نحو الديمقراطية برأي هابرماس؟

2- ما العوامل التي قوضت المجال العام وهو في بدايات نشوءه حسب هابرماس؟

3- ما آليات تحسين المجال العام برأي هابرماس؟

4- ما مصير المفهوم الهابرماسي للمجال العام في ضوء الاعلام الجديد؟

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه، حيث أصبح المجال العام حديث العلماء والمفكرين، خاصة بعد ظهور الاعلام الجديد وتطبيقاته.

أهداف البحث:

1- التعرف على أفكار هابرماس حول المجال العام.

2- التعرف على مدى صلاحية أفكاره، في ظل التطورات الإعلامية الجديدة.

الإجراءات المنهجية:

يعتمد البحث المنهج التاريخي، للتعرف على الخلفيات والاحداث التاريخية التي انطلق منها هابرماس لتشكيل نظريته في الرأي العام. وكذلك ستتبع المنهج النقدي؛ لقراءة أفكار هابرماس قراءة نقدية في ظل الثورة التقنية الحديثة.

أولا: الأصول الفكرية التي أنطلق منها هابرماس

يعتبر هابرماس الوريث الفكري لمدرسة فرانكفورت النقدية، وأبرز فلاسفة الجيل الثاني لهذه المدرسة. فرانكفورت التي كانت وليدة الوضع المزري الذي واجه أوروبا بشكل عام، وألمانيا على وجه الخصوص بعد الحرب العالمية الأولى. وكذلك

ظهور الحركة الفاشية في ألمانيا وفشل الحركات الاشتراكية في أوربا في تحقيق الثورة ومجابهة الرأسمالية، كانت أبرز أسباب ظهور هذه المدرسة. وساهمت الأفكار السياسية لمدرسة فرانكفورت في خلق رؤية جديدة تجاه العالم والإنسان؛ لإن مفكريها قدموا من خلال أفكارهم السياسية طروحات مثالية ومهمة حول مفاهيم العدالة، والحرية، والمجتمع المدني، والديمقراطية ... وترك مفكرو فرانكفورت تأثيرا واضحا وبارزا في واقع الحياة الإنسانية، ولعبوا دورا مهما في تهيئة فهم الناس وآرائهم تجاه مخاطر الرأسمالية، وجعلوا من الرؤية الثقافية والتحرر من السيطرة الرأسمالية أساساً لنقدهم، تجاه المجتمع العالمي المعاصر.

ورغم وجود افكار مشتركة بين هابرماس وأسلافه من اتباع مدرسة فرانكفورت، إلا إنه اتخذ نهجا جديدا للنقد، فهو يدافع بقوة عن " مشروع الحداثة " وبالأخص عن فكرتي العقل والأخلاق الكليتين؛ وحجته في ذلك هي أن مشروع الحداثة لم يفشل، بل بالأحرى لم يتجسد أبدا، ولذا، فالحداثة لم تنته بعد (كريب، 1999).

ويتجاوز هابرماس أيضا، موضوع هامشية الفرد والاغتراب، وسبل انقاذه، الذي كان موضوع اهتمام النظرية النقدية مع الفلاسفة الأوائل، لإن همه أصبح ينصب على إمكانيات إخضاع ما يشكل لا عقلانية النظام لقوانين العقل الإنساني، ورغبته

في جعل التفكير الفلسفي أكثر التصاقا وأكثر نقدية، في عالم تنتصر فيه الوضعية والذرائعية، ويتم فيه إقصاء كل فكر نقدي، وذلك في تصور جديد للحداثة، وممارسة جديدة للعقلنة، يصبان في نظرية يسميها هابرماس " النظرية الفاعلية التواصلية ". وأراد هابرماس بهذه النظرية، أن يخلق تواصلا بين فريقين مختلفين في الفكر الغربي، أحدهما يقدس أسس الحداثة ومكتسباتها، والآخر ثار ضدها (خريسان، 2006).

ثانيا: ماهية المجال العام عند هابرماس وطريق التحول نحو الديمقراطية

المجال العام عند هابرماس، مرتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية، التي تفترض مجالا عموميا متعدد، يتيح لأكبر قدر من المواطنين، المساهمة في وضع المعايير التي تنظم مدينتهم؛ لإن الشرعية لا تأتي من أنه صادر عن عملية التشريع بواسطة البرلمان، بقدر ما تأتي من النقاش العام (حمامي، 2015). حيث يعتبر هابرماس الفضاء العمومي، كمضمار خاص للفاعلين الاجتماعيين، الذين يدخلون في نقاشات قاصدة ومؤطره بالقواعد المعيارية، التي تفترضها العقلانية التواصلية. حيث يقومون بتبادل الأطروحات والرؤى حول الشؤون العمومية؛ بغية تحقيق

الصالح العام، وينتج عن هذه العملية في المحصلة الرأي العام الشرعي والممثل لكافة المكونات المجتمعية.

ويرى هابرماس أن المجال العام في المجتمعات الغربية، قد بدأ ينشأ أول الأمر في الصالونات والمقاهي في لندن وباريس، وعدد من المدن الأوربية الأخرى. وكان الناس يلتقون في هذه الأماكن، ويناقشون قضايا الساعة، واكتسبت المناقشات السياسية أهمية خاصة رغم قلة المشاركين فيها، إلا إنها أدت دورا حيويا في نمو الديمقراطية في مراحلها الأولى؛ لأنها اتاحت الفرصة لتداول الآراء وتبادلها، حول القضايا السياسية من خلال النقاش العام (غدنز، 2005).

والمجال العام، برأي هابرماس، شبكة تتيح تبادل الآراء وهو ميدان تواصل المضامين، وفي حضنه تتم عمليات صهر هذه المضامين وغربلتها، لتمثل تيارات فكرية خضعت للتحليل والتكثيف، وتجسدت في المطاف الأخير في صورة ما يعبر عنه (الرأي العام). ويعيد المجال العام إنتاج ذاته بواسطة النشاط التواصلي، كما هو شأن العالم، مستخدما لغة مشتركة ومتعارفا عليها بين الجميع، ويهتم بأن تكون الممارسة التواصلية متاحة للكل (الغيلاني، 2004). وكذلك المجال العام في تصور هابرماس لا يجب أن يخضع لمنطق الفاعلية الاستراتيجية أو الغائية، ولا

يكون تابعا لمساومات أصحاب المال واعتبارات توازنات السلطة، فالمجال العام الديمقراطي فعلا، يجمع بين العقلنة السياسية والمشروعية الديمقراطية. وأن حق النقد يفضي – في تصور هابرماس – إلى عمق المسألة الديمقراطية، والديمقراطية تتوقف على إمكانية نقد التمثلات الاجتماعية، والمعايير الأخلاقية، وأشكال المشروعية السياسية، لأنه بهذه الطريقة يمكن تطويرها من منطق ما نعده صالحا ودقيقا لداخل سياق تفاعلي يفترض الحق في الاختلاف ويشترك بقوة أفضل برهان (آفاية، 1998). فالمجتمع العادل يقوم، وببساطة، بتأمين حرية متساوية للجميع؛ حتى يتسنى لكل واحد أن يطور فهمه الخاص للأخلاق الخاصة به، ولكي يحقق تصوره الشخصي للحياة الصالحة، تبعا لما يستطيع ولما يأمل (هابرماس، 2006).

ويؤكد هابرماس أن المشاركين في مناقشة ما، لا يمكنهم أن يحلموا بإدراك توافق حول ما يمكن أن نسميه القاسم المشترك المتساوي بين الجميع، إلا اذا قام كل واحد منهم بالخضوع ذاتيا إلى ذلك التمرين الذي يمكننا من خلاله تبني وجهة نظر الآخر (هابرماس، 2010). فالنموذج العملي لإنجاح التفاعل، يتمثل في الحصول على اجماع بين مختلف المشاركين، على اعتبار أن هذا الاجماع يتوقف على المواقف الايجابية والسلبية، المتخذة إزاء الادعاءات المعتمدة على الحجج والبراهين

(آفاية*، 1998). اذا فالتشاور والحوار الحر بين الأطراف يعد اساساً للمجتمع المثالي برأي هابرماس. فالتشاور يعطي لكل مشارك في المناقشة حق النقد والإدلاء برأيه في المجال العام، الأمر الذي يؤسس للديمقراطية والتي هي طريق الخلاص برأي هابرماس. والتشاور حسب هابرماس لا يقتصر على المصالح الخاصة، فقوة الديمقراطية تكمن في الدفاع عن المصالح العامة للمجتمع بأكمله، ويتم هذا الدفاع بفضل مشاركة واسعة لأكبر شريحة ممكنة؛ وذلك لتجاوز التصور النخبوي للديمقراطية كما كان متداولا في القرن الثامن عشر (الأشهب، 2012).

وكذلك، المجال العام حسب هابرماس، يقتضي النفاذ الحر إلى المعلومات ومصادرها العامة، وقوانين تحمي التداول الحر للمعلومات، وثقافة الشفافية والانفتاح، ومجتمع مدني يضمن للمواطنين المساءلة والمشاركة في المجال العمومي (حمامي، 2016).

ثالثا: وسائل الإعلام وصناعة الثقافة ودورهما في تقويض المجال العام

يتابع ويحلل هابرماس نشوء المجال العام منذ البدايات الأولى للمرحلة الرأسمالية، ويربط التحول الذي طرأ على المجال العام نتيجة التطور الهائل الذي حدث في وسائل الاعلام. ويرى أن مرحلة الرأسمالية الأولى كانت فيها بدايات تكون "رأي

عام " حقيقي، في الأماكن العامة، في المقاهي، ومن خلال وجود مجموعة كبيرة من الأشخاص، الذين كان باستطاعتهم أن يتناولوا القضايا العامة، التي كانوا على علم مشترك بها بصراحة وبحرية، إلا أن التطور الذي حدث في التكنولوجيا قوض المجال العام.

وتابع هابرماس تأثير التطور في المجال العام ويرى إنها وصلت إلى حد يتم فيه تفويض الكمبيوتر للقيام بعقلنة القرارات العامة بدلا من التنظيمات الاجتماعية الأمر الذي ادى إلى استبعاد تلك القرارات من المناقشة العامة تماما (كريب*س، 1999). ونبه إلى خطورة التطور التقني قائلا " أن التقانة تستحيل بدورها إلى أيديولوجية تشيء العالم وتنمطه. وبالتالي تعيد إحكام تأطيرها للرأي العام، وحصارها للفضاء العمومي، وسدها لأبواب الأمل. الأمر الذي أثار سؤال الجدوى من التراث الأنواري ووضع العقل في قفص الاتهام " (بنعبدلاوي، 2007).

ويرى ممثلو مدرسة فرانكفورت عموما، وليس هابرماس وحده، أن انتشار صناعة الثقافة، بما تنطوي عليه من منتجات سهلة ونموذجية الطابع، من شأنها أن تقوض قدرة الأفراد على التفكير النقدي المستقل، مما أدى إلى اضمحلال الفنون الإبداعية، وحصر انتشارها وتوزيعها في منتجات تجارية يتم فيها المتاجرة بجوانب

منتقاة من التراث الفني (غدنز*، 2005). إذا – وبحسب هابرماس – أوشك النقاش الديمقراطي على الاختناق تحت وطأة صناعة الثقافة، وأدى انتشار وسائل الإعلام إلى تشويه طبيعة المجال العام. الأمر الذي تسبب في أن تكون مناقشة القضايا السياسية مرهونة في البرلمانات وفي وسائل الإعلام، فيما تجذرت سطوة المصالح التجارية والاقتصادية وهيمنت على الصالح العام. ولم يعد "الرأي العام" يتشكل من خلال النقاش العقلاني المفتوح، بل غدا محصلة لعمليات الاستمالة والتلاعب والسيطرة المفروضة عليه (غدنز، 2005).

كما يشاطر الكثير من مفكرو ما بعد الحداثة هابرماس الرأي الذي أبداه حول تأثير تطور وسائل الاعلام في تقويض المجال العام، ومنهم جان بورديار. حيث يرى بورديار أن التلفاز لا يعرض لنا العالم أو يعكسه أو يمثله، بل إنه أصبح بصورة متزايدة يحدد ويعيد تعريف ماهية العالم الذي نعيش فيه. وهذه النظرة التشاؤمية التي أبداها هابرماس حول دور وسائل الإعلام السلبي في المجال العام، جوبه بانتقادات لاذعة من أبرز معاصريه وهو جون تومسون، الذي يرى، أن ما يدخل في نطاق المجال العام، يتزايد بصورة أعظم بكثير مما كان عليه في الماضي، مما يفضي إلى تزايد المناقشات والمساجلات حول القضايا العامة في أغلب الأحيان (غدنز**، 2005).

رابعا: آليات تحسين المجال العام

إن العائق الأساسي أمام المجتمعات غير الديمقراطية – برأي هابرماس – في الوصول إلى تفاهمات، ليس في غياب المجال العام فقط، بل في فجوة الإصلاح الديني ايضا. وفصل الدين عن السياسية هو سبيل الخلاص، لكن هذا لا يعني بالضرورة ازدراء الظاهرة الدينية أو تهميشها، بل الوصول إلى درجة دنيا من الاعتراف المتبادل بين مختلف الفاعلين في المجال العام؛ لتحقيق تواصل فعال فيما بينهم، وهذا التواصل قائم على الحجاج العقلي وبمنأى عن التأثيرات الإيديولوجية. وللفيلسوف دور رائد في هذا الأمر، حيث يرى هابرماس، أن الفلسفة يجب أن تكون في خدمة المجال العام، فالفلسفة بحكم تعدديتها اللغوية، وعلاقتها مع العديد من المباحث المعرفية، بإمكانها أن تطور العديد من تأويلاتها، وأن تساهم في فهم العلاقات الاجتماعية والسياسية. كما أن بإمكانها أن تساهم في تقريب وجهات النظر بين مختلف الثقافات بخصوص القضايا الأساسية المطروحة للنقاش حاليا (الأشهب*، 2007). وفي هذا السياق يقول هابرماس، أن الفلسفة والديمقراطية لا يشتركان فحسب في أصلهما المشترك، ولكن وجودهما ذاته وجود مشترك، بمعنى أن وجود كل منهما مرتبط حتما بوجود الآخر (هابرماس*، 2010). والامكانية السياسية للمجال العمومي، لا تحتاج إلى الضمانات التي

توفرها مؤسسات الدولة فقط، بل تقتضي كذلك، تقاليد وأنظمة من التنشئة الاجتماعية، وثقافة سياسية خاصة بجماعات إنسانية اعتادت ثقافة الحرية (حمامي، 2016). ويحتاج المجال العام إلى مواطنين ملتزمين بقدر من الاخلاقيات، غير خاضعين لسلطة الأحزاب ومتحررين من التنظيمات التقليدية والقهرية والطائفية والاثنية والمذهبية والدينية وقادرين على المشاركة في النقاش حول معايير الصالح العام (حمامي، 2015).

خامسا: قراءة نقدية

موقف فرانكفورت السلبي تجاه مرحلة ما بعد الحداثة، وخاصة نظرتهم لدور وسائل الإعلام في المجال العام، انعكست في كتابات ومقالات هابرماس. هذه السلبية البالغة، غضت الطرف عن الدور الإيجابي الذي يمكن لوسائل الأعلام أن تلعبه في خلق الرأي العام وتطويره.

فوسائل الإعلام تؤثر في الرأي العام على المدى الطويل، وذلك بتقديم مجموعة تعريفات للمصطلحات الرئيسية السياسية ذات الطابع العاطفي، والتي تصبح مقبولة من خلال نقص في وجود تحدٍ ملائم لها. وبالنسبة لتأثيرات وسائل الإعلام قصيرة المدى، فإن التأثير في الرأي العام يشمل عادة تحول الآراء من مواقف أو

اتجاه سابقين، وغالباً ما يتم التأثير بتعزيز الآراء أو تنشيطها (أبو أصبع، 1999).

ووسائل الإعلام فعالة جداً في تزويد المناصرين لفكرة ما، بالآراء المعززة للاختلاف والتبرير الذي يحتاجونه للحفاظ على موقفهم وهذا يعني تعزيز موقفهم. وكذلك هي فعالة في إظهار مواقف الناس الكامنة، وهذا يعني تنشيطها.

وتأثير وسائل الإعلام في الجمهور لا يكون تابعاً مباشرة ومتوافقاً مع قصد المتصل أو مضمون الاتصال، ذلك أن المواقف المسبقة للقارئ أو المستمع لها صلتها العميقة بالموقف ويمكن أن تعمل أو تقف حاجزاً أو تعدل التأثير المقصود أو أن تقوم بأحداث تأثير مدمّره.

ونظرة فرانكفورت هذه تعدنا كمتلقيين سلبيين لرسائل وسائل الاعلام الحديثة، وهذا التقلي السلبي دحضته الأبحاث الاكاديمية في مجالات علم النفس والاجتماع والإعلام منذ ستينات القرن الماضي. فالعملية الاعلامية عملية معقدة، تتشارك فيها العديد من الأطراف والعوامل. وهي متعددة الجوانب، متغيرة لا تتم في فراغ ولا تحدث منفصلة على انفراد بعيدا عن القوى المؤثرة في البيئة المحيطة.

وفي العملية الاعلامية يوجد جانبان رئيسيان لا بد من فهمهما وإدراك أبعادهما: الجانب الأول يمثل ما يحدث داخل الإنسان نفسه من تمثيل للرموز والمعاني وصنعها، والجانب الثاني يمثل ما يحدث لدى تبادل تلك المعاني والرموز مع الآخرين والاتصال سواء ذاتياً أو شخصياً أو جماهيرياً، يتضمن القيام بمجموعة من العمليات المختلفة المتعلقة بالترميز والمعنى والتفكير والمعلومات والإقناع الذي يعني التغير السلوكي (الشريف ومكاوي، 2000).

والمتلقي هو أهم حلقة في عملية الاتصال، فهو هدف الرسالة وغايتها. وهو الذي تصله الرسالة، فيعمل على فك رموزها وتحويلها إلى معنى بقصد تفسيرها وفهمها. ومن المهم أخذ الجمهور بعين الاعتبار؛ لأن الجمهور لا يأخذ نفس المعنى من الرسالة. فالجمهور يعمل على إعادة خلق للمعنى، وهذا ما يسميه علماء الاجتماع بالبناء الاجتماعي للحقيقة أو الواقعة. فبينما يوجد الواقع الحقيقي في الرسالة الإعلامية، يعمل الجمهور على خلق معاني جديد، كلُ حسب ما يشاء. ولا يتأثر المتلقي بكل الرسائل التي يتعرض لها، لكنه يقوم بالاختيار من بين هذه الرسائل، بناءً على الاستعدادات السابقة. فالأفراد يعرضون أنفسهم بشكل عام، لوسائل الإعلام التي تقول شيئاً يتفق مع اتجاهاتهم واهتماماتهم، ويتجنبون بإدراك أو بلا

شعور، المعلومات التي لا تتفق مع آرائهم أو قد ينسونها تماماً ولا يتذكرونها كما يتذكرون المواد التي تتفق مع آرائهم.

وتتعرض الرسائل الإعلامية من قبل المتلقين للعمليات الانتقائية التالية: (العبد ومكاوي، 2006)

أ- التعرض الانتقائي: حيث يبحث الأفراد عن المعلومات التي تتفق مع آرائهم واتجاهاتهم وميولهم، ويعزف الناس عن التعرض لما لا يتوائم مع هذه المواقف.

ب-الإدراك الانتقائي: يتمثل في إدراك الأفراد أو تصورهم أو تفسيرهم للمضمون الذي يتعرضون له وفقاً لمصالحهم واتجاهاتهم، مع التفسير الخاطئ للمعنى المقصود في الرسالة إذا كانت مختلفة مع اتجاهاتهم وقيمهم، بحيث يتعمد الأفراد تحريف الرسالة بما يجعلها تتفق مع آرائهم واتجاهاتهم، فالمضمون محكوم بما يريد أن يتصور الأفراد أو بالفائدة منه.

ت-التذكر الانتقائي: يميل الأفراد إلى تذكر الرسائل التي تتفق مع تصوراتهم واتجاهاتهم السابقة ونسيان ما لا يتفق معها.

إذا وبالرغم أن وسائل الإعلام قد تلعب دوراً في تشويه المجال العام؛ بسبب سيطرة أصحاب المصالح الاقتصادية والسياسية على أغلب شركات الانتاج الإعلامية العالمية، إلا أن وسائل الإعلام يمكن أن تلعب دورا بارزا في تطوير الرأي العام وترقيته، خاصة بعد التطور التقني الهائل لوسائل الإعلام. فالتطور الذي حدث في وسائل الإعلام، والذي نقل الإعلام إلى عصر التفاعلية، يتميز بالانفتاح وإتاحة الفرصة للجمهور مشاركة وتبادل المعلومات مع ندرة وجود حواجز تقيد نشاطه.

والفضاء العام، بمعناه الكلاسيكي كفضاء فيزيقي قد غير شكله، وتلبس بملامح الحقبة الرقمية، إذ أضحت الفضاءات العمومية ترسم حدودها بأسلاك الكترونية، وأمست المقاهي والنوادي أيضا بصيغة رقمية، تتحدد داخل فضاءات اثيرية، لا جمالية، أساسها روابط توجهها كائنات افتراضية تختزل الزمن، وتذيب المسافة، وتجعل الكل يتحرك في عالم افتراضي، لا يخضع لمقاييس المكان (قاوقو، 2018). والدخول الى العالم الافتراضي والتموقع داخل صفحاته السياسية، لا يعني الخروج من الواقع السياسي الفعلي، ولا يعني الانسحاب منه، بقدر ما يفيد التغلغل داخله والانغماس فيه (قاوقو*، 2018) وفضاءات الانترنت الاتصالية، تعد تجسيدا فعليا لما تحدث عنه هابرماس، وبالخصوص فضاء التدوين، الذي ينتعش بالحوارات والنقاشات العديدة، بين عدة طبقات وشرائح في المجتمع، بدءا

من المواطن العادي والصحفي ووصولا إلى السياسي، وهو ما يجعله وفقا لبعض الباحثين الفضاء الأمثل الذي يجسد الفضاء العمومي (حمامي*، 2016)

ويتميز الفضاء العمومي الافتراضي ببعض الخصائص التي تميزه عن الفضاء العمومي التقليدي وفق المستويات التالية: (حمزة، 2015)

1- إعادة تشكيل الحدود بين العام والخاص: مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت تمثل فضاءات لبناء الهوية الفردية ولاستعراض الذات في المجال العمومي يطل الناس من خلالها على العوامل الذاتية للآخرين.

2- أشكال جديدة من الفعل الاجتماعي: سمحت مواقع التواصل الاجتماعي للنخب السياسية المهمشة بتجاوز آليات تغيبها في المجال العمومي التقليدي الذي تسيطر عليه الدولة وشكلت فضاءات يحكمها الانسجام الفكري يتيح مضامين سياسية وثقافية.

3- جماليات جديدة: تتجلى في الفضاء العمومي الافتراضي العوالم الذاتية والآراء والأفكار ذات العلاقة بالشأن العام وتتجلى هذه الجماليات

الجديدة في الطرق التعبيرية للمستخدمين من صور ونصوص وفيديوهات.

4- المستخدم المبتكر: تحول الجمهور في الفضاء العمومي الافتراضي الى جمهور مبتكر للمضامين ولم يعد انتاج الخطابات حكرا على نخبة معينة كما هو الشأن في الفضاء العمومي التقليدي، قد تكون هذه الابداعات أصيلة وقد تكون إعادة تدوين لمضامين وسائل الاعلام التقليدية.

5- نخب جديدة: أفرزت مواقع التواصل الاجتماعي نخبا جديدة تتكون من المدونين ومشرفي الصفحات على الفيس بوك ويسيطرون على النقاش ويديرونه نظرا لشعبيتهم.

فشبكات التواصل الاجتماعي، لم تسهم فقط في إعادة تشكيل المجال العام كما عهدناه من قبل، بل أسهمت أيضا في توسيع نطاقه، وتمديد فضاءه وفعله وتفاعله. ومن ثم، فالمجال العام الواقعي لم يعد محصورا في الأطر الجغرافية أو السياسية أو الثقافية التي كانت ترسم حدوده (اليحياوي، 2015). وعلى هابرماس وتلامذته من الجيل الثالث لفرانكفوت، أن يتداركوا التطور التقني الهائل في وسائل الإعلام، والتغيرات التي حدثت في العالم، بعد ظهور الفيس

بوك واليوتيوب وتوتير وغيرها من شبكات التواصل الاجتماعي. فالمتلقي – الذي كان سلبيا في فلسفة هابرماس واساتذته وزملائه – أصبح صانعا للرسالة الإعلامية وبالتالي مشاركا في رسم السياسة العالمية، وما الحراك المجتمعي عبر شبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي، سوى مثال بسيط على هذا التحول.

المراجع:

1) أبو أصبع، صالح خليل، الاتصال الجماهيري، دار الشروق، عمان، ط1، 1999، ص187.

2) الأشهب*، محمد، مذهب التواصل في الفلسفة النقدية لهابرماس. أطروحة دكتوراه بجامعة سيد محمد بن عبدالله، كلية الآداب، فاس، 2007، ص 12. الأشهب، محمد، يورغن هابرماس ورهان الفلسفة في الفضاء العمومي. مجلة رهانات، العدد 3، مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، الدار البيضاء، 2007، ص242.

3) آفاية، محمد نوالدين، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة: نموذج هابرماس. ط2، د.د.ن، أفريقيا الشرقية، 1998، ص262.

4) آفاية*، المرجع السابق، ص191.

5) بنعبدلاوي، المختار، هابرماس من الحداثة إلى الديمقراطية. مجلة رهانات، العدد3، مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، الدار البيضاء، 2007، ص4-5.

6) حمامي*، صادق، الميديا والمجال العام: الإحياء والانبعاث. مجلة الإذاعات العربية، اتحاد إذاعات الدول العربية، 2016، 20.

7) حمامي، المرجع السابق، 2016، 16.

8) حمامي، صادق، مواقع الشبكات الاجتماعية ورهانات دراستها في السياق العربي. في: شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة: دروس من العالم العربي، أشغال الملتقى الدولي، معهد الصحافة وعلوم الأخبار والجمعية الأوربية لباحثي الاعلام، تنسيق المعز بن مسعود، تونس 2015، ص53.

9) حمزة، هواري، مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 520، 2015، ص228.

10) خريسان، باسم علي، ما بعد الحداثة: دراسة في المشروع الثقافي الغربي. دار الفكر، دمشق، 2006، ص263-264.

11) الشريف، سامي. مكاوي، حسن عماد، نظريات الاعلام. جامعة القاهرة- التعليم المفتوح، القاهرة، القاهرة، 2000، ص21.

12) العبد، عاطف عدلي. مكاوي، عماد حسن، نظريات الاعلام. جامعة القاهرة-التعليم المفتوح، القاهرة، القاهرة، 2006، ص200-203.

13) غدنز، أنتوني، علم الاجتماع. ترجمة: فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص512.

14) غدنز*، المرجع السابق، ص511.

15) غدنز، أنتوني، علم الاجتماع. ترجمة: فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص512.

16) غدنز**، المرجع السابق، ص517.

17) الغيلاني، محمد، المجتمع المدني: حجمه ومفارقاته ومصائره، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، 2004، ص262.

18) قاوقو، صبيحة، الفضاء العمومي الالكتروني والتعبئة السياسية الذكية. مجلة الدراسات الإعلامية، العدد1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص170.

19) قاوقو**، المرجع السابق، ص177.

20) كريب، أيان، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة: محمد حسن غلوم، سلسلة عالم المعرفة، العدد 244، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999، ص306.

21) كريب*، المرجع السابق، ص314.

22) هابرماس يورغن، مستقبل الطبيعة الإنسانية. ترجمة: جورج كتورة، المكتبة الشرقية، بيروت، 2006، ص9.

23) هابرماس، يورغن، اتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة. ترجمة: محمد مهيبل، الدار العربية ناشرون(بيروت) ومنشورات الاختلاف (الجزائر)، 2010، ص22-23.

24) هابرماس*، المرجع السابق، ص66.

25) اليحياوي، يحيى، الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب: مظاهر التحكم والدمقرطة. مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015، ص 15.